

تفسير البحر المحيط

@ 347 @ البذل وهو الوجه ، لأن ما قبله نفياً ، وعلى البذل خرجه الزجاج . وقال أبو عبد الله الرازي : هذا الاستثناء منقطع ، لأنه لم يقل : ولم أجد ملتجداً بل ، قال : { مِنْ دُونِهِ } ؛ والبلاغ من أ لا يكون داخلاً تحت قوله : { مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِداً } لأنه لا يكون من دون أ ، بل يكون من أ وبإعانتة وتوفيقة . وقال قتادة : التقدير لا أملك إلا بلاغاً إليكم ، فأما الإيمان والكفر فلا أملك . انتهى ، وفيه بعد لطول الفصل بينهما . وقيل ، إلا في تقدير الانفصال : إن شرطية ولا نافية ، وحذف فعلها لدلالة المصدر عليه ، والتقدير : إن لم أبلغ بلاغاً من أ ورسالته ، وهذا كما تقول : إن لا قياماً قعوداً ، أي إن لم تقيم قياماً فاقعد قعوداً ، وحذف هذا الفعل قد يكون لدلالة عليه بعده أو قبله ، كما حذف في قوله : % (فطلقها فليست لها بكفء % . وإلا يعل مفرقك الحسام . %) .

التقدير : وإن لا تطقها ، فحذف تطلقها لدلالة فطلقها عليه ، ومن لابتداء الغاية . وقال الزمخشري : تابعاً لقتادة ، أي لا أملك إلا بلاغاً من أ ، و { قُلْ إِنْ نَزَلْتُ بِجُرَيْرَ نَزَلْتُ } : جملة معترضة اعترض بها لتأكيد نفي الاستطاعة عن نفسه وبيان عجزه على معنى إن أ أراد به سواء من مرض أو موت أو غيرهما لم يصح أن يجيره منه أحد أو يجد من دونه ملاذاً يأوي إليه . انتهى . { وَرَسُولَاتِهِ } ، قيل : عطف على { بَلَاغاً } ، أي إلا أن أبلغ عن أ ، أو أبلغ رسالاته . الظاهر أن رسالاته عطف على أ ، أي إلا أن أبلغ عن أ وعن رسالاته . { وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ } : أي بالشرك والكفر ، ويدل عليه قوله : { خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا } . وقرأ الجمهور : { فَإِنَّ لَهُ } بكسر الهمزة . وقرأ طلحة : بفتحها ، والتقدير : فجزاؤه أن له . قال ابن خالويه : وسمعت ابن مجاهد يقول : ما قرأ به أحد وهو لحن ، لأنه بعد فاء الشرط . وسمعت ابن الأنباري يقول : هو ضراب ، ومعناه : فجزاؤه أن له نار جهنم . انتهى . وكان ابن مجاهد إماماً في القراءات ، ولم يكن متسع النقل فيها كابن شنبوذ ، وكان ضعيفاً في النحو . وكيف يقول ما قرأ به أحد ؟ وهذا كطلحة بن مصرف قرأ به . وكيف يقول وهو لحن ؟ والنحويون قد نصوا على أن إن بعد فاء الشرط يجوز فيها الفتح والكسر . وجمع { خَالِدِينَ * حِمْلًا } على معنى من ، وذلك بعد الحمل على لفظ من في قوله : { يَعْصِ } ، { فَإِنَّ لَهُ } . .

{ حَتَّى إِذَا رَأَوْا } : حتى هنا حرف ابتداء ، أي يصلح أن يجيء بعدها جملة
الابتداء والخبر ، ومع ذلك فيها معنى الغاية . قال الزمخشري : فإن قلت : بم تعلق حتى
وجعل ما بعده غاية له ؟ قلت : بقوله { يَكُونُونَ عِلَآئِهِم لَبِـدًا } ، على أنهم
يتظاهرون عليه بالعداوة ويستضعفون أنصاره ويستقلون عددهم { حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَآ
يُوعَدُونَ } من يوم بدر ، وإظهار أن له عليهم ، أو من يوم القيامة ، {
فَسَيَعْلَمُونَ } حينئذ أنهم { أَضْعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا } . ويجوز أن
يتعلق بمحذوف دلت عليه الحال من استضعاف الكفار له واستقلالهم لعدده ، كأنه لا يزالون
على ما هم عليه { حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَآ يَكُونُونَ } . قال المشركون : متى يكون
هذا الموعد إنكاراً له ؟ فقل : قل إنه كائن لا ريب فيه فلا تنكروه ، فإن أن قد وعد ذلك
، وهو لا يخلف الميعاد . وأما وقته فلا أدري متى يكون ، لأن أن لم يبينه لما رأى في إخفاء
وقته من المصلحة . انتهى . وقوله : بم تعلق إن ؟ عنى تعلق حرف الجر ، فليس بصحيح لأنها
حرف ابتداء ، فما بعدها ليس في موضع جر خلافاً للزجاج وابن درستوية ، فإنهما زعما أنها
إذا كانت حرف ابتداء ، فالجملة الابتدائية بعدها في موضع جر ؛ وإن عنى بالتعلق اتصال ما
بعدها بما قبلها ، وكون ما بعدها غاية لما قبلها ، فهو صحيح . وأما تقديره أنها تتعلق
بقوله : { يَكُونُونَ عِلَآئِهِم لَبِـدًا } ، فهو بعيد جداً لطول الفصل بينهما بالجملة
الكثيرة . وقال التبريزي : حتى جاز أن تكون غاية لمحذوف ، ولم يبين ما المحذوف . وقيل
: المعنى دعهم حتى إذا رأوا ما يوعدون من الساعة ، { فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ
نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا } ، أهم أم أهل الكتاب ؟ والذي يظهر لي أنها غاية لما
تضمنته الجملة التي قبلها من الحكم بكينونة النار لهم ، كأنه قيل : إن العاصي يحكم له
بكينونة النار لهم ،